مأساة المعتقلين في السجون السورية إلى متى؟

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

يشجب المتتبعون لمأساة اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً في السجون السورية ادعاء متولي حكم بيروت الواجهات بان لا معتقلين لبنانيين في زنزانات "الشقيقة" ومن لم يطلق سراحه منهم يعتبر في عداد الموتى. هذا الإدعاء الهرطقي "غير معقول، ومردود قانونياً وهو لا يصح إلا بعد إجراء تحقيق عادل وشامل بواسطة لجنة دولية لا سلطة لحكام دمشق وبيروت عليها". لقد ناشد أهالي المعتقلين ومعهم كافة المنظمات الدولية والمحلية التي تعنى بحقوق الإنسان، سوريا ومتولي حكم بيروت الإفراج عن كل المعتقلين في السجون السورية وإقفال هذا الملف اللاإنساني، فوقعت نداءاتهم على آذان صماء، وضمائر متحجرة، ونفوس مؤجرة.

يستغرب أصحاب الضمائر الحية تعاطي الدولة اللبنانية بهذه الخفة والاستهتار مع قضايا جوهرية وإنسانية وقانونية، تمس كرامة اللبنانيين وحقوقهم. ويتساءلون: إلى متى ستستمر في ممارسة سياسة النعامة ودفن الرأس في الرمال، والادعاء أن المشكلة غير موجودة؟ وهل تعتقد حقا أن القضية ميتة لمجرد إنها أرادت ذلك؟ لقد أثيرت القضية على أعلى المستويات المحلية والدولية مرات كثيرة منذ أن ولي أهل الطائف الحكم مما أجبر دمشق على الرضوخ والإفراج عن بعض المعتقلين وكان أخرهم منذ أشهر قليلة، إلا أن سلطات بيروت أبقت على اعتقال بعضهم وتسببت في وفاة بعضهم في السجن بنتيجة الإهمال المتعمد.

مأساة الاعتقال الاعتباطي ليست جديدة وقد بدأت مع دخول القوات السورية إلى لبنان عام ١٩٧٦ . إن القوات السورية الغازية التي حاربت بشراسة كافة الفئات اللبنانية والفلسطينية، قبضت على المئات من اللبنانيين والفلسطينيين من مختلف المناطق والانتماءات، إما بسبب انضمامهم إلى جماعات سياسية تعارض سوريا، أو في أعقاب نزاعهم المسلح أو السياسي معها، إضافة أيضا إلى العشرات من العسكريين. ولا تزال أعداد كبيرة من هؤلاء المخطوفين قيد الاعتقال الطويل، والسري في كثير من الأحيان. تقرير "منظمة العفو الدولية" الصادر العام الفائت قسّم طرق الاعتقال ثلاث:

الخطف مباشرة على أيدي القوات السورية في لبنان، الاعتقال بواسطة الميليشيات والأحزاب التي تسلم المخطوفين إلى السوريين، قيام أجهزة الأمن اللبنانية بتسليم المواطنين اللبنانيين إلى السلطات السورية دون أي مسوغ قانوني. وتشير المعلومات المستقاة من معتقلين افرج عنهم، ومن تقارير هيئات حقوق الإنسان، إلى وجود نمط محدد يتبع في معظم حالات الاعتقال: فبعد الاحتجاز والاستجواب لمدة تراوح بين ساعات وأيام يخضع المعتقلون خلالها لاستجواب أولي ولأنواع مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة،

إما يطلق سراحهم أو ينقلون بعدها إلى سوريا، وهناك أيضا يتم استجواب آخر. في هذه المرحلة يطلق سراح البعض في حال تدخلت شخصيات ذات نفوذ، ولكن يبقى معظم الموقوفين رهن الاعتقال سنوات عدة. وبانتهاء الاستجواب (الذي قد يستمر اشهرا بل سنوات) يُنقل المعتقلون إلى أحد السجون، ويبقون هناك من دون تهمة أو محاكمة، وفي افضل الحالات يخضعون إلى محاكمات صورية من دون وجود محامي دفاع. وفي كل مرحلة من مراحل التحقيق، ولا سيما الأولى منها، يتعرض الموقوفون لمعاملة سيئة ولأنواع مختلفة من التعذيب، كل هذا من دون أن يعرف أهلهم أو أصدقائهم، وحتى محاميهم أي شيء عنهم.

أما ظروف الاعتقال فبائسة، إذ أن وضع السجون أساسا في سوريا سيئ جدا: غرف ضيقة مظلمة لا تستوفي أية شروط صحية، رؤية الشمس والنور ممنوعة، طعام سيئ وأحياناً تجويع... يخرج بعدها، من حالفه الحظ وبقي حيا مصابا بالسرطان أو بالسل وبالعديدة من الأمراض. أما التهم، في حال توجيهها، فهي كالعادة: التعامل مع إسرائيل، الاعتداء على السوريين، أو الانتماء إلى تيارات وأحزاب تناهض سوريا، ولا سيما "القوات اللبنانية" و"التيار الوطني الحر" والجماعات الأصولية. وهنا تكمن المخالفة القانونية والخروج على كل الأعراف الدولية، التي تميز حالات اعتقال اللبنانيين في سوريا، وهي مخالفات لم يشهدها أي بلد في العالم، كما يجمع محامون وقانونيون ودستوريون.

في هذا الصدد يؤكد غازي عاد رئيس جمعية "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين" أن "معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق" الموقعة بين لبنان وسوريا، والتي تتضمن بندا عن الأمن، لا تحوي أي نصوص تجيز لسوريا أو لممثليها العسكريين في لبنان، اعتقال مواطنين لبنانيين أو استجوابهم أو احتجازهم في لبنان أو نقلهم إلى سوريا. وبموجب الاتفاق القضائي الموقع بين لبنان وسوريا عام ١٩٥١ تنص المادة ٣ منه على ما يأتي: "يجوز للدولة المطلوب إليها التسليم (ونعتبرها في هذه الحالة لبنان) أن تمتنع عنه إذا كان الشخص المطلوب من رعاياها حين ارتكاب الجريمة، على أن تتولى هي محاكمته بموجب إضبارة قضائية تنظمها السلطات القضائية في الدولة الطالبة". أما التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٦ فيقول صراحة إن كل الاتفاقات القضائية الموقعة بين لبنان وسوريا لا تجيز هذه الارتكابات، وأن أعمال القوات السورية والمخابراتية في لبنان تتم خارج هذه القوانين. كما أن نقابة المحامين في لبنان، وفي تقريرها إلى لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٩٧، ذكرت صراحة أن كل الاعتقالات على يد القوات السورية تتم خارج القوانين".

ترى من هو المسؤول عن هذه المأساة أمام الناس ويوم الحساب، وإلى متى الاستهتار بكرامات اللبنانيين، وإلى متى سيطول ليل لبنان؟ أن التاريخ يعلمنا بأن دوام الحال هو من المحال.